E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الإستراتيجية الجزائرية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجال المتوسطي

The Algerian strategy in addressing the phenomenon of illegal immigration in the Mediterranean area

قدور يوسف

جامعة الجزائر3

Youcef077516@gmail.com

تاريخ الإيداع: **2019/01/10** تاريخ النشر: **2019/03/05**

الملخص:

عرفت حركة تنقل الأشخاص منذ القدم ،ولكنها لم تكن بالشكل الذي هي عليه الآن حيث لم تفرض عليها قيود ،ومع ظهور فكرة الدولة ورسم الحدود السياسية ،وتطور فكرة السيادة الإقليمية للدول أعطى منحى جديد للهجرة، وجاءت إشكالية هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة إلى أي مدى نجحت أو فشلت المقاربة الجزائرية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجال المتوسطي ،ومحاولة معرفة مدى مساهمة الدوافع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدفع نحو اتخاذ قرار الهجرة وبناءا على النتائج المتحصل عليها تم وضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات الهادفة للتقليل من الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال آليات تنطلق من معرفة الأسباب وتحليلها وتمحيصها والخروج بمقاربة شاملة تنطلق من معالجة الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية.

الكلمات الدالة:

الهجرة غير الشرعية، الإسترتجية ، المجال المتوسطي، الجزائر

Abstract:

The movement of people has been known since ancient times, but it was not as it is now, where it has not been constrained, and with the emergence of the idea of state and the delineation of political boundaries, and the development of the idea of regional sovereignty of countries a new trend of migration has emerged. The objective of this study is to determine whether Algeria's strategy has succeeded in addressing this phenomenon in the Mediterranean region And to try to know the political and economic reasons to take the decision of migration. Therefore, Algeria has proposed to combat migration through mechanisms based on knowledge and

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

analysis of causes and a comprehensive strategy based on addressing the causes of illegal immigration.

Key Words :
Illegal immigration, strategy, Mediterranean area, Algeria

في العصور القديمة عرف الإنسان الهجرة والتهجير لأسباب مختلفة كان أهمها الكوارث الطبيعية والبيئية وبدرجة أقل- الحروب- فقد كان الجفاف أو الزلازل أو ما شابه من حوادث طبيعية سبباً لهجرة جماعية لجماعات من أرض مصابة إلى أرض آمنة أو خصبة مواتية لتوطين جديد للجماعة. وتعد الهجرة أحد أوجه التفاعل في المجال المتوسطي التي تستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هذه الظاهرة و شكلت الهجرات السكانية غير الشرعية واحدة من المشكلات الأساسية التي تثير قلق عدد كبير من دول العالم في الوقت الراهن لاعتبارات عديدة غير أنها مختلفة، كما أن الأضرار المترتبة على الهجرات غير المشروعة ترتبط بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمكانية للدول التي تعاني منها، والهجرة عامة لا تعرف اتجاها جغرافيا معينا و إن كانت في السنوات الأخيرة تتجه من الجنوب نحو الشمال ومن الشرق نحو الغرب، لكنها تخضع أساسا إلى قانون واضح هو الانتقال من مناطق الفقر وعدم الاستقرار إلى الأماكن الغنية والأكثر أماناً. والجزائر تواجه بصفة مباشرة وبشكل متزايد خطر ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كونها بلد عبور إلى معظم دول أوروبا الغربية ، وتحولت مؤخرا إلى بلد اتجاه ومنبع، وذلك لإطلالها على أوروبا وقصر المسافة الواصلة بينهما، هذا ما يدعو إلى دق ناقوس الخطر المحدق بنا من خلال هذا النوع من الهجرة، وإلقاء الضوء على الأسباب التي تدفع بالناس نحو هذه الفعل غير القانوني .

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة ، وذلك يقضي بفتح الحدود وتخفيف القيود على السلع وحركات رؤوس الأموال وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على الدول النامية والفقيرة ،هذه الانعكاسات السلبية ساهمت بشكل كبير في بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية وزادت من حدة تداعيات هذه الأخيرة على الأمن الإنساني ،وبذلك تطرح الدراسة مشكلة بحثية مفادها: **إلى أي مدى ساهمت المقاربة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في المجال المتوسطي ؟**

المحور الأول :المقاربة المفاهيمة والنظرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

نتناول في هذا المحور مفاهيم عامة حول الهجرة ابتداء من تعريفها لغة واصطلاحا وقانونيا واجتماعيا وعقائديا. ونظريات الهجرة غير الشرعية.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

أولاً:مفهوم الهجرة غير الشرعية

تعني الهجرة في أبسط معانيها حركة الانتقال - فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا. تعدد دلالات الهجرة بين هجرة سرية، هجرة غير شرعية، هجرة غير قانونية، الهجرة الغير الشرعية هي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، أما المصطلح المتداول هو "الحرقة"، و معناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.

الهجرة لغة: في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض ،وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن إلا أن المعنى يتسع لان يكون أرض المغادرة أو الوصول ،معنوية ولا طبيعية فيقال "هجرت الشيء هجرا اذ تركته وأغفلته" فالهجرة في اللغة تعني (الترك والمغادرة) ويقال هجر الشيء إذا تركه .[1]

ولقد ورد مصطلح الهجرة في القران الكريم ، حيث قال الله تعال في سورة النساء ((ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسَعَةً ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً)) ,

وقال أيضاً ((قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها)).[2]كما وردت كلمة الهجرة في الأحاديث النبوية الشريفة ، فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى عليه وسلم يقول ((إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل أمريء ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى اللهّ ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه)) رواه الشيخان (البخاري ومسلم).[3]

فمصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل مصطلحات ثلاثة مجتمعه في اللغة الإنجليزية ، فهناك مصطلح Migration الذي يشير إلى عملية الانتقال ، أو الحركة المستهدفة للهجرة في حين يشير مصطلح emigration إلى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي ، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة ، أي النقلة إلى الخارج ، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال ، أما مصطلح immigration فإنه يشير إلى دخول المهاجرين ، وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال.[4]

ويعطي قاموس ويبستر الجديد ثلاث معاني للفعل (هاجر) Migrate هي :

1- الانتقال من مكان إلى آخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه .

2- الانتقال بصفة دورية من إقليم أو مناخ آخر.

3- ينتقل أو يجول To Transfer .

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

وتعرف الهجرة حسب تعريف قسم السكان بهيئة الأمم المتحدة بأنها ظاهرة جغرافية يعني بها الانتقال للسكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وبالتالي ينتج عن ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد ، أي تغير هذا المكان عبر الوحدات الجغرافية ذات الحدود الدولية الواضحة.

وهناك تعريف هام للهجرة ، وهو التعريف الذي تتبناه الأمم المتحدة ، و الذي يعرف مصطلح الهجرة بأنها النقلة الدائمة ، أو الانتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعداً كافياً في حين قال آخرون بأن الهجرة ما هي إلا حركة الأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية معينة إلى بيئة محلة أخرى ، أو انتقالهم من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية أو الدولية ، وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفيين إلى المدينة ، وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محددة أو بصفة نهائية [5].

في الواقع ، يستعمل مصطلح الحراقة و الحراق ḥarrāg, ḥarrāga في وسط الإعلام المغاربي للإشارة إلى الهجرة غير الشرعية. فهما مصطلحان متداولان بكثرة بين رجال الصحافة بصفة خاصة. فحسب منصف وافي ، أصل مصطلح "الحراق أو الحرقة " مغاربي ويقصد بالحراق الشخص الذي خالف القانون من حيث الهجرة ، كما يقصد به الشخص المهاجر غير الشرعي عن طريف البحر بواسطة المركبات الصغيرة انطلاقا من افريقيا الشمالية ليصل إلى الشاطئ الأوروبي، أين يتم الدخول خلسة.[6]

ثانياً:النظريات المفسرة للهجرة:

تزايد الاهتمام الأكاديمي بظاهرة الهجرة في السنوات الأخيرة في محاولة لسد الفجوة و النقص النظري لهذه الظاهرة، حيث انه من الصعب الحديث عن نظرية للهجرة طالما أن آليات تنفيذها معقدة و فردية، إضافة إلى تمايز الأبعاد القائمة وفقا للظروف التاريخية و السياسية و الاقتصادية.

1:النظرية الاقتصادية:

إن النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة عديدة و تتطرق إلى تفسير مسألة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة و العمل، ويعدّ أرنيست رافينستين (Arnist Raffinistine)صاحب أول نظرية في تفسير الهجرة 1885 من خلال وضعه لقوانين الهجرة و ذلك في المقال الذي قدمه بعنوان "قوانين الهجرة" حيث لخص من خلال تحليله لبيانات تعداد السكان أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع و الجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة و الفقر الأفراد إلى ترك أوطانهم و الانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية.[7]

وقد سار العديد من المنظرين على نهج رافينستين مع بعض الاختلافات الجزئية حيث أعاد افريت لي 1966(Ivrit leé) صياغة نظرية رافينيستين مع التركيز بشكل أساسي على عناصر

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الدفع، وأشار لي إلى وجود أربع عوامل أساسية تحدد الهجرة يرتبط أول العاملين بالوضع في دول المنشأ و دول المقصد مع إعطاء أهمية كبيرة لعوامل المسافة، العوائق السياسية و كذا العوامل الشخصية المرتبطة بتعليم المهاجرين و المعرفة بالبلاد المستقبلة للهجرة، و الروابط العائلية في دول المنشأ و المقصد الأمر الذي يسهل أو يعرقل الهجرة. أمّا النظرية النيوكلاسيكية تورادو 1969 فقد فسرت الهجرة في إطار علاقة العرض و الطلب للسوق مع وضع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل و التطور الاقتصادي، حيث تدفع الفوارق في الأجور إلى انتقال المهاجرين من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة وذلك بهدف زيادة الدخل.

فازدياد الفجوة بين الشمال و الجنوب و تحول الأخيرة إلى دول الهامش في النظام الاقتصادي الدولي يزيد من معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال بحثا عن حياة أفضل، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى الآثار المختلفة التي تتركها الشركات متعددة الجنسيات العاملة في دول الهامش على الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية في تلك الدول، تلك الآثار التي تؤدي في النهاية إلى أن تصبح مجموعات متزايدة من الأفراد بعيدة الصلة عن الواقع الذي تغير و من ثمّ تكون أكثر استعدادا للهجرة من مواطنها الأصلية.و من جانب آخر تناولت ساسكيا ساسن Saskia)) Sacin 1988في تفسيرها لظاهرة الهجرة الدولية أن هذه الأخيرة هي نتاج للنظام الرأسمالي و أن نماذج الهجرة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز "الدول الغنية" و محيط "الدول الفقيرة"، كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الغنية إلى إحداث مشكلات هيكلية في اقتصاديات الدول النامية مما يشجع على الهجرة وفي هذا السياق تعد الهجرة ليس فقط نتيجة للإنتاج القوي و لطلب العمل في الدول الصناعية ولكن بشكل عام لهياكل السوق العالمي.[8]

2: النظرية السوسيولوجية:

يرى التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بأن الظاهرة ترتبط بالأبعاد التالية:

- ضغوط البيئة و ما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، وينعكس ذلك ميدانيا في صورة أن المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي و الاجتماعي.
- اختلال التوازن بين الوسائل و الأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة فالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث الاضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك و التساند الإجتماعيين و بالتالي ظهور انزلاقات.

عليه يمكن تصنيف الهجرة وفق نظرية "دوركايم" إلى ثلاثة أنواع[9]:

1. الهجرة السرية وكونها انتحار أناني: و يحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة و انفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها، وينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السري من يسانده عندما تحل به أية مشكلة و بذلك تصبح الهجرة السرية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه.

2. الهجرة السرية وكونها انتحار إيثاري: وتحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطا ارتباطا وثيقا بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة غير الشرعية.
3. الهجرة السرية وكونها انتحار أنومي: تحدث الهجرة السرية في هذه الحالة عندما:
   - تنحل النظم الإجتماعية و الثقافية و الأخلاقية في المجتمع.
   - تضطرب الحياة السياسية و الإقتصادية في المجتمع.
   - تحصل هوّة ثقافية تفصل بين الأهداف و بين الوسائل، بين الطموح الشخصي و ما هو متوفر فعلا.

الإنسان هو كائن يشعر بالاحتياج لأشياء معينة ،وهذا الإحتياج يؤثر على سلوكه فالحاجات غير المشبعة تسبب توتراً لدى الفرد ،والفرد يود أن ينهي حالة التوتر هذه من خلال مجهود وسعي منه للبحث عن إشباع الحاجة ،وبالتالي فإن الحاجة غير المشبعة هي حاجة مؤثرة على السلوك ،والعكس صحيح فالحاجة التي تم إشباعها لا تحرك ولا تدفع السلوك الإنساني.[10]

3:نظرية الشبكات أو دوام الهجرة

إن البعد المتعلق بشبكات الهجرة مهم للغاية لأنه يفسر استمرار ظاهرة الهجرة عن طريق إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين، تلك الروابط التي تربط أكثر دول المنشأ و دول المقصد، ففي الواقع يقدم كل مهاجر فرصا للأشخاص من محيطه –أفرادا من عائلته أو عشيرته أو حتى جيرانه- لحثهم و مساعدتهم على الهجرة. في هذا السياق فإن قرار الهجرة لا يقوم بشكل أساسي على حساب اقتصادي و عقلاني على النحو الذي تدعو إليه النظرية النيوكلاسيكية، و لكن على المعلومات التي يتم جمعها عن مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر ماديا و نفسيا خلال جميع مراحل انتقاله. كما أن شبكات الهجرة تسمح من خلال تأثيراتها في تقليل المخاطر و التكاليف عن المهاجرين المستقبلين بالاستمرار الذاتي لعملية الهجرة. وفيما يتصل بنظرية الشبكات في تفسير ظاهرة الهجرة، تظل المؤسسة الأسرية جوهرية في التحفيز على الهجرة و تنمية قدرات المهاجر، و قد أوضحت "سارة هاربيزون" تعقد البنيات العائلية التي تميز عملية الهجرة و ذلك لكون العائلة الوسيط بين الفرد و المجتمع.

– الأسرة هي الداعم الأساسي للمهاجر، فهي التي تدبر الموارد من أجل السفر و الإقامة في البلد المستقبل و خاصة عندما نتعامل مع تعداد المهاجرين الشباب الذين لا يملكون وسائل مادية كافية.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

- تمتلك الأسرة شبكتها الاقتصادية و الاجتماعية و يضيق حد صلة القرابة في المساحة الجغرافية الشديدة الاتساع، فينتقل الأشخاص حيث توجد لديهم عائلات تستطيع مساعدتهم و تتحمل مسؤوليتهم في حالة المشقة و تبحث لهم عن عمل و تساندهم نفسيا في حالة الضيق أو في حالة صدام الثقافات و تتوطد الروابط بين أفراد العائلة الكبيرة لتوجد تضامنا متعدد القوميات و الذي يجعل من المهاجر ممثلا فعالا في تنمية بلده الأم.
- الأسرة هي نقطة التجمع الرئيسية وهي في هذا السياق توجه الفرد و تعمل على تطويره و حمايته.[11]

4 :نظرية الطرد والجذب:

تعد نظرية الطرد و الجذب من أبرز النظريات المفسرة للهجرة، وقد حددت الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال و تعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة و المستقبلة للمهاجرين. وقد اعتبر "بوج" أن سمتي الطرد و الجذب التي تتميز بهما البلدان الأصلية للمهاجرين أو البلدان التي يهاجر إليها الناس متغيرات تساعد في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان أخر.

وتتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر و الاضطهاد و العزلة الاجتماعية، أما عوامل الطرد القوية فتتجلى في المجاعات و الحروب و الكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية كالنمو السكاني السريع و أثره على الغذاء و الموارد الأخرى، و العامل السكاني يكون أكثر وضوحا في الدول الفقيرة التي تناضل فعلا في مواجهة مشكلات غذاء كبرى و يتمثل العامل البنائي الآخر في الهوّة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال و الجنوب أو الحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها، أما عوامل الجذب فتتمثل في الزيادة المطردة على العمل في بعض القطاعات و المهن فأسواق العمل تستورد المهاجرين.

5:نظرية تخطي الحدود الدولية:

تعرف هذه النظرية أيضا بنظرية "عابري الحدود القومية"، وتتحدد الهجرة بموجب هذه النظرية بصفتها عملية اجتماعية، حيث يتخطى المهاجرون الحدود الجغرافية و السياسية و الثقافية، وتؤكد على أهمية تضييق المسافة الاجتماعية بين مجتمعات الطرد و الجذب من خلال تحسين وسائل المواصلات من أجل تسهيل تحركات السكان و كذلك تحسين وسائل الاتصالات الحديثة، حيث يتم نقل الأفكار و التصورات كما أن تحسين وسائل المواصلات و الإتصالات السريعة و الرخيصة يؤدي إلى حب الناس للانتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

وقد برزت هذه النظرية عن حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية، حيث يوحدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي و مجتمع الجذب. إذن يحدث التحول الاجتماعي من خلال ثلاث آليات[12]:

- عندما يعود المهاجرون ليعيشوا أو يزوروا مجتمعاتهم الأصلية، أو عندما يزور غير المهاجرين أعضاء أسرهم المهاجرين، أو من خلال إرسال الخطابات و شرائط الفيديو و المحادثات التليفونية و شبكة المعلومات الدولية.
- عندما يتحدث المهاجرون مباشرة مع أعضاء أسرهم.
- يحدث التحول الاجتماعي بين فردين يعرف كل منهما الآخر معرفة خاصة، أو يتصل كل منهما بالآخر من خلال الروابط الاجتماعية.

المحور الثاني :أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر :

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هاجسا لدى الكثير من دول الشمال ويمكن تلخيص أسبابها كما يراها المختصون في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية التي يعيشها الفرد في بلدان المغرب العربي بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة ،كما تبرز أسباب أخرى ذات أهمية بالغة في توجيه الهجرات السرية ومن ضمنها القرب الجغرافي وكذلك طموح الشباب والبحث عن النجاح.

أولاً: الدوافع الاقتصادية:

تتمثل الأسباب الاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شماله في الاختلاف في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين ضفتي المتوسط، وهذا يجعل الأفراد ينتقلون من حيث مستويات الدخل والتوظيف والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة وضعيفة وفي أغلب الأحيان مزرية إلى المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة جدا، يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة. هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد أساسا في إقتصاداتها على الفلاحة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية وهو ما له انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل. بالإضافة إلى عامل البطالة بزيادة معدلها بين الشباب المتعلم؛ إذ يلاحظ أن البطالة بين الأميين أقل منها بين المتعلمين، وهي أقل بين حملة الشهادة الإبتدائية، عنها بين حملة المؤهلات الثانوية والجامعية وقد أثبتت إحدى الدراسات أن من أسباب الهجرة شيوع البطالة ، حيث ان معظم المهاجرين كانوا يعانون من ، البطالة (الاختيارية أو الإجبارية أو المقنعة) وهكذا فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

والحاصلين على مؤهلات جامعية. و تقدر نسبة البطالة في الجزائرب 23.7% حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً الدوافع السياسية والأمنية والقانونية:

تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاّجئين بصفة فردية أو جماعية جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها العديد من مناطق العالم، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وإنتهاكات حقوق الإنسان بسبب إنتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، يعدّ أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الإضطرارية أو اللّجوء السياسي. وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة، وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاّجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة[13].

لا يمكننا إغفال أن دول الضفة الجنوبية من البحر المتوسط لا تزال تشهد تأخرا كبيرا فيما يتعلق بالديمقراطية والحكم الراشد والرشادة في تسيير مواردها، وهذا يجعل شعوبها تعاني من الأنظمة الشمولية التسلطية وما ينجر عنها من تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية، ويقول كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في هذا الشأن" بأن الحوكمة الرشيدة قد تكون بمثابة العامل الأهم في الصراع ضد الفقر ومن اجل التنمية وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة وافريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه دول المنطقة، وفي هذا. الإطار يمكن القول بان منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة عبور للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة من منطقة جنوب الصحراء والبحيرات الكبرى، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية نحو اسبانيا عبر مضيق جبل طارق وقد سجل ما بين عامي 1997و 2001حوالي3286ضحية غرقت في المضيق وفقا لتقارير أعدتها وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شهر أفريل 2015فقد تم إحصاء وفاة 700شخص في محاولات الوصول إلى أوروبا من خلال العبور من البحر المتوسط ،وتعد جزيرة لامبيدوزا الإيطالية مركزا مهما لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين القادمين من السواحل الجنوبية للبحر المتوسط، حيث شهدت هذه الجزيرة العديد من حوادث الغرق لعشرات المهاجرين غير الشرعيين ففي أكتوبر 2013غرق على سواحلها حوالي 360شخص أغلبهم من السوريين والاريتريين والصوماليين وقد قدرت المنظمة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

العالمية للهجرة عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية لعام 2014عبر سواحل البحر المتوسط بحوالي 3ألاف شخص.[14]

ثالثاً: الدافع البيئي والجغرافي:

يضاف الى العوامل المساهمة في الهجرة من اقتصاد وسياسة، عامل القرب من البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين افريقيا واوروبا، فأوروبا لا تبعد عن الشاطئ المغربي إلا بحوالي 14كلم والشاطئ الاسباني يمكن رؤيته من الشاطئ المغربي، وبذلك فان قرب دول الشمال الإفريقي من أوروبا ساعد على تسهيل عملية انتقالهم إلى الضفة الشمالية وبأبسط الوسائل المتاحة، سواء من تونس إلى ايطاليا أو من الجزائر والمغرب إلى اسبانيا هذا الموقع الجغرافي، ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة والشرق اوسطيين الى الضفة الشمالية للمتوسط، كما تساهم شساعة الحدود الشمالية للقارة الافريقية في تفاقم الظاهرة. كما يتعلق الأمر بالدول الساحلية التي تشهد تقلبات طبيعية قاسية، كالتصحر وزحف الرمال على الواحات الصالحة للعيش والجفاف باعتبارها تقع في مناطق ذات مناخ قاري حيث تقل النسب المئوية لسقوط الأمطار.[15]

المحور الثالث: تداعيات الهجرة غير الشرعية على مضامين الامن الشامل في المجال المتوسطي:

لقد تسبب العديد من العوامل في تزايد انتشار ظاهرة الهجرة من دول المغرب غير الشرعية إلى أوروبا ، ومن أهمها الأسباب السياسية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي والأزمات الأمنية بعد الربيع العربي في كل من ليبيا وبدرجة اقل في تونس ، وكذلك الوضع الاقتصادي المتردي لأغلب دول المغرب العربي ، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى ، كالعوامل الديموغرافية والجغرافية وتكوين شبكات للمتاجرة في البشر في كل من دول المصدر والعبور والاستقبال ، كما أن هذه الأسباب وغيرها زادت من انتشار ظاهرة هذه الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ، و كان لها العديد من الآثار على كل من دول المصدر، ودول العبور، ودول الاستقبال. للهجرة غير الشرعية مجموعة من التداعيات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية والصحية بالنسبة للجزائر خاصة ولدول الحوض المتوسط عامةً.

أولاً: التأثيرات الأمنية والسياسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

للهجرة غير الشرعية أخطار ناجمة عنها ،والتي تتمثل في تهريب أشخاص هاربين من القانون ،وذلك لقيامهم بأعمال غير شرعية .بالإضافة إلى وجود عناصر في دول العبور مثلاً هم أصلاً جواسيس يعملون لصالح دولهم أو دول أخرى ،ولكن في الظاهر هو مجرد عامل ،والبعض من المهاجرين بطرق غير شرعية يسعون لتدمير أو وضع خطط لخلق نزاع في نظام قائم في دولة ما من دول العبور أو الدول المستهدفة بالهجرة.[16] إن الوجود غير الشرعي والغير متحكم فيه للأجانب في دول المغرب العربي و أوروبا أصبح يشكل مصدرا للتهديدات الأمنية بالنسبة لطرفين

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

، وذلك لكون المهاجرين غير الشرعيين لهم علاقات وطيدة بشبكات التزوير والمتاجرة بالمخدرات وامتهان الدعارة، ونظرا لان المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون بطاقات إثبات الشخصية فان ذلك يعني انه في حالة ارتكابهم لجرائم فلا يمكن التعرف عليهم، وبالتالي فان ذلك يؤدي إلى تفشي المشاكل الأمنية والإجرام في المجتمعات الأوروبية، ومن الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية: الاختراقات الأمنية التي تتعرض لها دور العبور حيث تتلاقى العصابات الإجرامية[17]وبالنسبة لتأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري والامن في منطقة المغرب العربي يمكن ملاحظته من خلال ازدواجية الدور الذي تتقلد الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي حيث هي منطقة عبور ومنطقة تصدير ،وهذا ما يحمل في طياته من الدلالات الخطيرة كون أهم عنصر في هذه المعادلة هو فقدان العنصر البشري خاصة المؤهل منه الذي يعتبر رأس مال الحقيقي للدولة. وما زاد من تعقيد هذه الظاهرة في منطقة المغرب العربي هو تحالفها مع الجريمة المنظمة ،ويبرز في منطقة الساحل الصحراوي ومنطقة المغرب العربي التداخل بين عصابات الجريمة المنظمة العابرة للدول ،والمهاجرين غير الشرعيين ،وتهريب المخدرات ،والجماعات الإرهابية هذه الأخيرة تقدم خدمات للعصابات الإجرامية مقابل دفع الأموال مثل مرافقتها للقوافل التي تمر عبر الصحراء المحملة بقناطير المخدرات لتأمينها ،وكذلك تقوم العصابات الجريمة المنظمة بمد الجماعات الإرهابية بالأسلحة فب إطار السوق السوداء للبيع الأسلحة خاصة بعد الأزمة الليبية وحركة الأسلحة التي في جنوب الجزائر وهذا ما سوف يوثر سلباً على الأمن في المنطقة وتمثل منطقة المغرب العربي الحزام الأمني بالنسبة لأوروبا.[18]

وترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها المختلفة بقضايا الأمن والأزمات المترتبة من الخلل الناجم عن عدم معالجتها والحد منها ، فالهجرة غير الشرعية في هذا المحور قد أثرت علي استقرار أوروبا مما ترتب عليها اختلال الأمن الأوروبي ، حيث تتلخص أهم مؤشرات هذا الاختلال في المظاهر التالية :[19]

- اختلال الأمن الأوروبي واتساع حجم التهديدات التي تواجهه إذ إن الظروف التي تحيط بمنطقة الاتحاد الأوروبي أصبحت تشكل مصدر التهديد المباشر للمنظومة الأمنية .
- انتشار الجرائم وعمليات الإتجار بالبشر .
- استخدام المهاجريين غير الشرعيين واستغلالهم في تنفيذ الجرائم .
- تزايد أعمال عصابات المافيا في أوروبا بسبب توفر رغبة المهاجرين في المغامرة والهجرة .
- ظهور وانتشار مكاتب الاستقدام الخارجي والوكالات الوهمية وغير القانونية .
- تفشي الأمراض والأوبئة الخطيرة خصوصاً تلك الأمراض التي تنتشر في منطقة المغرب العربي .

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

- إمكانية دخول المهاجر غير الشرعي في أي نشاط أو عمل لطالما كان هذا العمل يحقق له بعض المكاسب .

ثانياً: التأثيرات الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

للهجرة غير الشرعية آثاراً اقتصادية على مختلف المستويات سواءً على الدول المصدرة أو المستضيفة أو الأفراد ،حيث نجد أن آثار الهجرة غير الشرعية على الأفراد تأخذ منحنى ايجابي مما توفر لهم من عمل وتمكنهم من النجاح الاجتماعي حيث أن التحويلات المالية للمهاجرين تشكل مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي للدول المرسلة، وبالرغم من أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة غير أن ذلك في حد ذاته يعد مشكلا أساسيا وخللا اقتصاديا في سوق العمل الأوروبية باعتبار أن اليد العاملة من المهاجرين غير الشرعيين تعتبر منافسا قويا لليد العاملة المحلية بالإضافة إلى ذلك فان البطالة قد تفشت في الدول الأوروبية كما أن المهاجرين غير الشرعيين يعملون في إعمال شاقة وبأجور زهيدة وهي من أهم وأكثر النتائج تأثيرا على الدول التي تقوم بإستضافة المهاجرين إليها، حيث يتأثر الإقتصاد بصورة واضحة بسبب زيادة عدد المهاجرين، وتظهر النتائج على هيئة ارتفاع نبسة الطلب على المواد الرئيسية بالدولة، مما ينتج عنه زيادة حاجة الدولة إلى توفيرها لدعم إقتصادي أكثر من ذي قبل.

وتعمل الهجرة غير الشرعية كالدخل لبعض الشبكات حيث كشفت بعض التقارير الدولية هذا النوع من التجارة بأنها مربحة". فحسب الأمم المتحدة، يجني المهربون من إفريقيا الى أوروبا، ومن أميركا الجنوبية والوسطى إلى أميركا الشمالية، نحو 6 مليارات و800 مليون دولار سنويا. في حين يجني بعض المهربين أكثر من 60 ألف دولار أسبوعيا من هذه العمليات. ويتروح سعر تذكرة الهجرة غير الشرعية بين ألف إلى 10 آلاف دولار أميركي، وتختلف الأرقام حسب الدولة المصدرة للمهاجرين[20].

تؤثر الهجرة غير الشرعية في جانب الاقتصاد على الأمن الاقتصادي الأوروبي ؛ من خلال العدد الكبير الذي يشكله هؤلاء المهاجرين في المناطق الحدودية والمدن الكبري مما ينمي سوق العمل غير الشرعي الذي كلما تطور ونما أحدث هذا النمو غير الشرعي اضطرابا في التنمية الاقتصادية ، تؤكد الدراسات الاقتصادية علي أهمية تحويلات المهاجرين و العاملين بالخارج التي تعتبر من أهم المصادر المالية التي تتدفق إلى الدول النامية . كشفت الدراسة التي أعدها صندوق النقد العربي أن التحويلات المالية قدرت ب 2.5 مليا دولار في الجزائر.

ثالثاً التأثيرات الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

للهجرة غير الشرعية أثارا اجتماعية على جميع البلدان ذات العلاقة،إضافة إلى تأثيرها الإجتماعي المباشر على المهاجر غير الشرعي الذي قد يتعرض للموت في البحر ،فمن أحد تلك الآثار الاجتماعية

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

التفكك الأسري والاجتماعي ،حيث أن المهاجر سيواجه بلا شك في البلاد الأم تفككا أسريا إذ يترك أسرته و أهله وذويه ،كما ظهرت شبكات تهريب المهاجرين التي تعاملهم بطريقة غير إنسانية ،غير أن التهديد الأكبر الذي تحمله الهجرة الآتية من الأطراف هو التهديد الذي يمس الأمن المجتمعي للدول المتجه إليها وهي دول المركز، خاصة ما يتعلق بهوياتها وقيمها. بالتالي لم يعد التهديد العسكري وحده من يهدد أمن الدول بل هناك صور ذات بعد غير عسكري تبرز في بعض الظواهر الاجتماعية كالهجرة .الربط بين الهجرة والأمن يفرز إحدى القضايا الأخرى وهي العلاقة بين الهجرة والتصادم الحضاري والأمن كما يرى بوزان:"من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز والأطراف، وذلك عبر مسألتي الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة". حيث أن منطق الأمن من مخاطر الهجرة فرض وجه الدول إلى اتباع أساليب صارمة لمراقبة حدودها، وحولت المهاجر غير الشرعي إلى إنسان خطير لا بد من مراقبته من أجل الحفاظ على هوية المجتمع وخصوصياته.[21]

وعلى الرغم من كل مايقوم به المهاجرون في تنمية دول الاستقبال فإنهم يعانون من عدة مشاكل من التمييز والإقصاء في كل المجالات :السكن ،التعليم والعمل والحقوق الاجتماعية والثقافية.لكن حدة هذا الإقصاء والتمييز تختلف حسب الأصول الإثنية للمهاجرين وكذا لغتهم ودينهم كما تختلف حسب وضعيتهم القانونية في البلدان المضيفة [22] ولقد زاد البعد الأمني لسياسات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي من التقييد على الهجرة إليها في ظل التخوف المتزايد من التطرف الإسلامي الذي أدى بدوره إلى حالات من المعاملة التفضيلية لصالح المهاجرين المسيحين، سواء من أوروبا الشرقية أو من البلدان النامية، كما دفع ذلك الاعتبار الأمني إلى قيام تعاون بين دول شمال المتوسط الأوروبية من جهة، ودول الجنوب وشرقه من جهة أخرى لمواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب[23] تتمثل تداعيات الهجرة غير الشرعية الاجتماعية فيما يلي:

1- مشكلة الاندماج:

تثير قضية الهجرة عامة مشكلة اندماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلة أي المجتمعات الأوروبية، حيث تواجههم مجموعة من الصعوبات للتكيف مع المجتمع الجديد، ويزداد الأمر مع مشكلة الهجرة غير الشرعية حيث يفتقد المهاجرين في هذه الحالة السند القانوني لوجودهم في الدول المستقبلة، وينظر المجتمع لهم على أنهم لصوص أو متطرفين أو مجرمين حيث يتم الخلط بين الهجرة والاجرام والتطرف خاصة للمهاجرين ذوي الأصول العربية والاسلامية.[24] وتعد أعمال الشغب التي عرفتها فرسا وبعض الدول الأوروبية مثل تفجيرات لندن تجسيدا لمعضلة الاندماج وفشل سياسات الاستيعاب الأوروبية بعد عقود من الهجرة وقد اعترف عدد من الساسة الأوروبيين بذلك، فعلى سبيل المثال أشار "جوزي مانوال باروسو رئيس

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

المفوضية الأوروبية إلى " أن العنف في الضواحي الفرنسية يمثل مشكلة أوروبية،" لان مدنا أخرى في أوروبا تواجه هذه المشاكل وان ثمة مشكلة في الاندماج للمجموعات الثقافية والدينية المختلفة.[25] والتهميش والفقر والأمية إضافة إلى أزمة الهوية التي يعاني منها المهاجرون في تعميق مشكلة الاندماج. وقد زادت هذه النظرة لذوي الأصول العربية والإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

الصدمة الثقافية والمعيشية:

يعيش المهاجرون العرب حلة من اصطدام ثقافتهم الزمنية ليس فقط بالثقافة الزمنية للمجتمع الأوروبي ،وإنما بمختلف الإكراهات الزمنية التي تفرضها الدول التي يعيشون فيها بشكل غير قانوني ،كتصريح العمل ،أو أي معاملة رسمية يريدها المهاجر العربي هناك وهكذا يجد المهاجر العربي غير الشرعي بأن زمنه التاريخي يتحمل بدوره انعكاسات التشويه والصمت ،والرعب ،والتوتر اليومي .[26]

مشكلة الزواج المختلط والاتجار بالبشر:

وذلك باستقدام نساء من مختلف دول العالم ليتزوجن من مهاجرين غير شرعيين ،وما يترتب عن ذلك من تشتت أسري ،وما يؤثر ذلك على توجهات الأطفال وهويتهم [27]وتزيد الهجرة غير الشرعية من الأمر خطورة حيث يسعى المهاجرون غير الشرعيين إلى الزواج من الأوروبيات وذلك للحصول على الجنسية، ويكون في اغلب الأحيان زواج مصلحة محدد بمدة يدفع مقابله المهاجر أموالا للزوجة ثم يتم الطلاق بعد ذلك.[28]

التغير في الهيكل الديمغرافي:

لدى الدولة المرسلة والمستقبلة على السواء ، أدت هذه الظاهرة على تراجع نسبة الشباب وخاصة الذكور في الدول العربي ،الأمر الذي أدى بالتالي إلى تفريغ هذه الدول من قدرتها البشرية ،وبقيت قدرتها المادية دون استغلال وتطور فازدادت الفجوة التنموية اتساعا بين هذه الدول. و للهجرة الغير شرعية تأثير سلبي على مستقبل الشعوب الأوروبية فنظرا لما يشهده النمو الديمغرافي لأوروبا من تراجع في الآونة الاخيرة نتيجة لضعف معدل الخصوبة الذي لا يتجاوز 1.5 طفل(لكل إمرآة) فإن العكس تماما بالنسبة للمهاجرين ذات الأغلبية العربية فمعدل النمو بالنسبة لهم في تزايد مستمر نظرا لمعدل الخصوبة المرتفع 2.7 طفل (لكل إمرآة). ففي حال إستقرارهم في أوروبا قد يؤدي ذلك بمرور الزمن إلى تغير تركيبة المجتمع الأوروبي. وفي حال تواصل توافد المهاجرين بهذه الصفة على أوروبا فمن المتوقع ان يصل عددهم سنة 2050 إلى 80 مليون مهاجر في المقابل سيشهد عدد السكان الأصليين تراجعا نظرا لتراجع النمو الديمغرافي وبالتالي فإن المجتمع الأوروبي مهدد بالذوبان في ظل التوافد الكبير للمهاجرين.[29] يعرض وجود المهاجرين الأفارقة الدول المغاربية إلى ضغوط خارجية، ومشكلات محلية جمة، فأوروبا، دولاً

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

واتحاداً، تضغط عليها لتراقب حدودها، وتقوم عملياً بحراسة حدود أوروبا عن بعد من خلال منع هجرة مواطنيها والمواطنين الأفارقة. وتقوم السياسات الأوروبية، في هذا المجال، بالدعم المالي للدول التي تتعاون معها في مكافحة الهجرة السرية، وتقبل بإعادة ترحيل المهاجرين إلى أراضيها، بما في ذلك الذين لا يحملون جنسيتها، وتفتح مراكز إيواء للمهاجرين على أراضيها[30].

المحور الرابع :الآليات الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

لم تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة تخص منطقة أو مجتمع بعينه بل أصبحت ظاهرة عالمية، و هي أكثر حدة وتسارع في منطقة المغرب العربي لأسباب عديدة و متعددة سياسية، اجتماعية، اقتصادية، تربوية، حضارية،و هذا ما يستوجب البحث في مسبباتها و التفكير في أساليب جادة وصارمة في مواجهتها و التخفيف من حدة إنتشارها.

أولا ّآليات السياسية والقانونية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

لقد فرضت ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المجتمع الدولي الاهتمام بها و وضعها في أجندة أولوياتها سواء على مستوى المجتمع المدني المحلي أو على المستوى العالمي خاصة بعد تحرك المؤسسات الحكومية سواءا في الدول المهاجر منها أو الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين[31] ولقد اعتمد كلا الطرفين على البعد السياسي في بناء آليات تمكنهم من مكافحة هذه الظاهرة ،حيث يعتبر عامل الاستقرار السياسي وتعدد القوى المتداخلة في إطار عملية صنع القرار إضافة إلى اختلاف الأيديولوجيات السياسية من بين أهم العوامل التي تهدد أمن واستقرار الدول.فالتخلف والتردي السياسي والذي يعني غياب مؤسسات سياسية قادرة على العمل،حيث أن معظم الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية تواجه ما درج دارسو التنمية السياسية على تسميته ب أزمات التنمية السياسية أي تلك الأزمات التي يستلزم تحقيق التنمية السياسية حلها وهي أزمات الهوية والشرعية والمشاركة والتغلغل والتوزيع.[32] وهو ما يوجب البحث في وسائل للحكم أكثر إقناعا ،ومن منطقية الانتقال إلى نظم أكثر للتعددية السياسية ،والثقافية أي بالأحرى أكثر ديمقراطية ،حيث ستمثل الديمقراطية اختيارا لا خيار فيه ،حتى بالنسبة للمجتمعات العريقة في الاستبداد والتي سيكون عليها البحث عن لغة جديدة غير التمسك في السيادة والسلطة.[33] وعملت الحكومة الجزائرية على تبني إستراتجية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير القانونية تتمحور حول الأولويات الثلاث الآتية:[34]

معرفة التدفقات: من اجل السيطرة أفضل على التدفقات وعدت الدولة الجزائرية بضرورة معرفتها ،وبناء عليه منذ سنة2000 تنشر مصالح الأمن التابعة لجهاز الشرطة بصورة منتظمة نشرات لتسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الاجانب على الأراضي الجزائرية .كما يجري منذ سنوات إنشاء معهد للبحث والدراسات حول الهجرات والخلاف حول الجهة التي يتبع لها

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

،كما قرر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإنشاء مركز للوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة تحت إشراف وزارة الداخلية .[35]

السيطرة على التدفقات: مصالح الأمن المتثلة في جهازي الشرطة والدرك الوطني وشرطة الحدود المكلفة بالسيطرة على الهجرة غير الشرعية ،تتوزع بيانات الشرطة المتعلقة بالسيطرة على الأجانب الموجودين بصورة غير شرعية على الأراضي الجزائرية بين ثلاث أنواع من الأعمال ،التوقيفات ،السجن والطرد والحكم المتسامح ،يتم في هذا الاخير تجميع الموقوفين في مواقع تحت المراقبة.

التعاون : السلطات الجزائرية وفي اطار جهودها لمكافحة تدفقات الهجرة تولي اهتماما كبيرا للتعاون الإقليمي والأورومتوسطي لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع وذلك من خلال بعد السياسة الخارجية لإدارة ملف الهجرة غير الشرعية وفقا لمستويين:

1- **التعاون مع الدول الأوروبية :**فالتعاون مع الدول الأوروبية سواءا على مستوى المجموعة الأوروبية أو على مستوى الثنائي (فرنسا،إيطاليا ،إسبانيا) على مستوى المجموعة يهدف إلى ترحيل المهاجرين السريين وتدعيم قدرات الحكومة الجزائرية في مجال التحكم في الهجرات.

2- **التعاون الإقليمي :**فالجزائر تحاول من خلال إشراك دول الساحل أن تربط السيطرة على الهجرة غير الشرعية بترقية الديناميكية الإقليمية ،وفي هذا الإطار تشارك في منظمة النيباد وتتعاون مع الهيئات الأمنية لدول الجوار كاتفاق التعاون الأمني مع مالي.

لعبت دول الإتحاد الأوروبي دورا سياسيا رئيسيا – وما زالت تلعبه – في الأمم المتحدة في الأزمة الليبية والسورية.وترى دول الاتحاد الأوروبي أن الديمقراطية في دول الجنوب ستحد من الهجرة لأنها ستؤدي إلى الديمقراطية، والديمقراطية ستؤدي إلى التنمية والرفاهية . وعن الآليات القانونية المتبعة في مكافحة الهجرة غير الشرعية يحدد القانون رقم 11/08 المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها ، وضعية الأجانب في الجزائر، من حيث ضبط إجراءات دخولهم وإقامتهم وتنقلاتهم، ولقد جاء هذا القانون لمواجهة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة في ظل تدفق موجات كبيرة من المهاجرين السريين على الحدود الجنوبية، وما ترتب عليها من أبعاد خطيرة كاستفحال الجريمة المنظمة والإرهاب والأمراض الفتاكة والعملة المزورة وعن شروط دخول الأجانب إلى الجزائر يشترط القانون الجزائري أن يكون الأجنبي حائزا على وثيقة سفر قيد الصلاحية، وكذا الرخصة الإدارية عند الاقتضاء، وأنه عليه إثبات وسائل العيش الكافية له طوال مدة إقامته على الإقليم الجزائري .

ثانياً: الآليات الامنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

أصبحت الهجرة غير الشرعية تشكل انشغالا هاما خاصة بالنسبة لمصالح الأمن الجزائرية ،التي يقع على عاتقها مهمة محاربة الهجرة غير الشرعية ،فشساعة مساحة الجزائر وطول حدودها ،فرض عليها تعزيز المراقبة على هذه الحدود التي أوكلت لعدة جهات مهام أمنية لتنظيم

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

العبور وحماية الحدود :شرطة الحدود ،الدرك الوطني ،الجمارك،والجيش الوطني الشعبي .حيث أتخذت الجزائر ضدا الاجانب الذين يدخلون الجزائر بطريقة غير شرعية الإجراءات العملية وهي الإبعاد،الطرد والترحيل.وعمليا تشير الإحصائيات الرسمية إلى أنه قد تم طرد 121 مهاجر غير شرعي سنة2007 و59 سنة2008 و72 سنة2009،و35 سنة2010،كما تم ابعاد 10782مهاجر سنة 2007و 6816 سنة2008،و10349 سنة 2009،و4855 سنة 2010.والاجهزة الأمنية عمليا لا يقتصر دورها على الطرد والابعاد بل يتعدي ذلك من خلال عمل مصالحها بواسطة الأنشطة التابعة لها عن طريق مراقبة الحدود[36] .حيث تم انشاء هيئة حراس الحدود بموجب المرسوم الرئاسي رقم 109 / 77 /أ.ع/س بتاريخ 17 نوفمبر 1977 . وتم إلحاقها بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم الرئاسي رقم 91 / 04 /ر ج المؤرخ في08/01/1991 و بواسطة المرسوم الرئاسي رقم 09/143/رج بتاريخ 27 أفريل 2009 تم تغيير التسمية من هيئة حراس الحدود إلى قيادة وحدات حراس الحدود بقيادة الدرك الوطني، وهي التسمية الحالية.[37]

ولقد بينت مصالح الدرك الوطني بتمنراست أن ظاهرة الهجرة السرية في تزايد مستمر، حيث تم معالجة364 قضية في سنة ،2009تم توقيف من خلالها 2575مهاجر غير شرعي، توزعت بنسب مختلفة على وحـدات القيـادة الجهوية السادسة للدرك الوطني من بينها مائة و اثنان102 قضية عولجت من طرف الفرقة الخاصة بالجنوب للدرك الوطني بعين قزام تم من خلالها توقيف 686مهاجر غير شرعي، و ستة وسبعون76 قضية عولجت مـن طـرف الفرقة الإقليمية للدرك الوطني بعين قزام تم من خلالها توقيف 492مهاجر غير شرعي، وواحد وأربعون قضـية عولجت من طرف الفرقة الإقليمية للدرك الوطني بعين صالح تم من خلالها توقيف 173مهاجر غير شـرعي كانـت وجهتم كلها ولايات الشمال، إضافة إلى برمجة مداهمة واحدة بين عناصر الأمن الولائي ووحدات المجموعـة الولائيـة أسفرت عن توقيف 63مهاجر غير شرعي من بينهم 14امرأة، كما برمجت أربع مداهمات لوحدات المجموعـة الولائية أسفرت عن توقيف 103مهاجر غير شرعي، مع تسجيل 24قضية تزوير في جـوازات السـفر وتأشـيرات الدخول إلى التراب الوطني. كما استحدثت المديرية العامة للأمن الوطني الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشـرعية، والتـي مـن. مهامها متابعة شبكة الهجرة غير الشرعية، وذلك عبر التعرف والبحث وتوقيف ومتابعـة أفـراد شـبكات المـوزعين والناقلين للمهاجرين غير الشرعيين، تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقـة بالـدخول غير الشرعي للتراب الوطني، تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية.[38]

ثالثاً: الآليات الاقتصادية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

وتعمل الجزائر على تنفيذ استراتيجيات وطنية ترمي إلى توفير الشغل لفئة الشباب على وجه الخصوص والتنمية المنسجمة للبلاد وبعث الاقتصاد المبني على المؤسسة، في سياق النموذج الجديد للتنمية الاقتصادية أكدت الجزائر ضرورة تبني مقاربة متوازنة وتضامنية ومتعددة الجوانب لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحيث تتفق مع الشراكة الجهوية المبنية على ترقية الشراكة الاقتصادية،[39] فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية و علاقتها بالتنمية, أوضح رئيس الدبلوماسية الجزائرية أنه بدلا من تخصيص الموارد المالية الأساسية لتعزيز التدابير الأمنية لمحاربة الهجرة غير الشرعية, ينبغي تخصيصها لترقية المشاريع الاقتصادية الأكثر هيكلية, كوسيلة وحيدة لخلق ديناميكية حقيقية للتنمية و تخفيض ضغط الهجرة بصفة دائمة عن طريق إبقاء المهاجرين في بلدانهم الأصلية.[40]حيث تعمل الجزائر في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية على تقليص نسبة البطالة بين الشباب وذلك من خلال تفعيل السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومكافحة البطالة المصادق عليها من قبل الحكومة سنة2009

وفي هذا الصدد ستمنح الأولوية للتكفل باحتياجات الإدماج المهني للشباب الذين يمثلون أزيد من 48 %من مجموع السكان الباحثين عن العمل. وتعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على:[41]

- دعم ترقية التشغيل المأجور.
- إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIPيتكون ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج:

1- عقود إدماج حاملي الشهادات CIDموجهة لخريجي التعليم العالي " الطور القصير المدى والطور الطويل المدى " وكذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

2- عقود الإدماج المهني CIPموجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا تمهينياً.

3- عقود تكوين/ إدماج CFIموجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل.

عموما فإن التقديرات للفترة 2009-2013تشير إلى توفير 452.585منصب عمل كمعدل سنوي. وهو ما سيسمح بتحقيق الأهداف الأساسية وهي:

- خفض نسبة البطالة إلى أقل من % 10.
- مواصلة خفض نسبة البطالة إلى أقل من % 9خلال الفترة .2010-2014.
- مع ارتفاعها سنة 2016 إلى 10.4 وذلك راجع للانخفاض الحاد في أسعار النفط.

تعد الهجرة غير الشرعية معضلة متعددة الابعاد و مركبة اجتماعية اقتصادية و سياسية يتجاوز حلها حدود الوطن بل يجب ان ينظر اليها في إطار جهوي و اقليمي و فق حلول جذرية تتعامل مع الأسباب و ليس مع النتائج .لهذا تسعى دول المغرب العربي على التصدي لهذه

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الظاهرة عبر مختلف المستويات و بناء مقاربات تمكنها من محارباتها وتتحكم فيها مستقبلا.ويجب العمل على:

- ايجاد مقاربة دولية شاملة لمواجهة هذه الظاهرة .
- العمل على الفصل بين مفاهيم الهجرة غير الشرعية واللجوء السياسي.
- يجب على الدول الأوروبية التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية وفق منطق الشراكة لا منطق الإملاءات.
- يجب على الدول الأفريقية العمل على خلق التنمية والقضاء على الأزمات الأمنية والسياسية المسببة لظاهرة الهجرة غير الشرعية .
- تفعيل دور الإعلام لكونه الأداة المحركة للمشاعر والروح والقيم .
- إيجاد إرادة سياسية لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أنها أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية، والعمل على صياغة حلول بعيدة المدى لها، وارساء معالم التعاون والتشاور.
- : تطوير عمل ومهمة مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في دعم برامج التنمية البشرية وتعزيزها، بحيث تصبح شريكة فعالة في وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لدعم وتطوير الأمن الإنساني في الجزائر.
- تنسيق التعاون الأمني بين الجزائر والدول الأوروبية المعنية وتبادل المعلومات لتفكيك الشبكات والأطر العاملة في تسهيل الهجرة غير الشرعية عبر الحدود.

الهوامش:

[1] العربي زروق،"ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها وآليات المواجهة "ف***ي الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط***،تحرير محمد غربي و آخرون(الجزائر:ابن النديم ،2014)، ص.20.

[2] سورة النساء،الآية97.

[3] الشيخ علي مفتاح الشويطر ، ***من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم*** ، ط1(طرابلس ليبيا : دار رباح ، 2007) ص5.

[4] عبدا لله عبد الغني غانم ، ***المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية*** ، ط2(الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،2002) ص 15.

[5] عبد القادر القصير، ***الهجرة من الريف إلى الحضر*** ، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب (بيروت : دار النهضة العربية ، 1969) ، ص105.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[6] بوكرمة أغلال ،"أسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية،"***العلوم الإنسانية والإجتماعية***،ع.09(ديسمبر2012)، ص ص.101-114.

[7] ساعد رشيد،"***واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر منظور الأمن الإنساني*** "(مذكرة الماجستير :جامعة خيضر بسكرة،2011-2012)،ص.20.

[8] النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية في file:///C:/Users/E/Desktop/Anthropologie%20d_immigration3.html تاريخ الاطلاع :2018/01/25.

[9] ساعد،***مرجع سابق*** ،ص.25.

[10] خالد بومنجل،" النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية "،في http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=532199 تاريخ الاطلاع2018/01/25.

[11] ساعد،***مرجع سابق*** ،ص.30.

[12] المرجع نفسه،ص 33.

[13] سمير عياد،الهجرة في المجال الأورومتوسطي،تاريخ النشر :2018/09/6،تاريخ الاطلاع2018/09/22،في https://www.facebook.com/158175927678506/photos/a.158374397658659/215367598626005/?type=1&theater .

دخالة مسعود دخالة،"واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات ومكافحتها"***الجزائرية للسياسات العامة***.ع5(أكتوبر2014)، ص154-123. [14]

[15] سي محمد أمين ،"مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي "في http://www.crei-centre.com/blog/2016/12/25 تاريخ الاطلاع 23018/01/26.

[16] علي بوعود ،***حماية الحدود الجغرافية***،ط1(الإسكندرية:دار الأنوار،2004)،ص.120.

[17] عباس أبو شامة،" تهريب البشر و انعكاساته الأمنية"، ***مجلة الفكر الشرطي***، م ،14ع.55 ،(2005) ص.63-90.

[18] حدادي، جلال حدادي،***معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي***(الجزائر:النشر الجامعي الجديد،2017)،ص-ص.79-81.

[19] عمر يحي أحمد ،" الهجرة غير الشرعية و أثرها على الأمن الأوروبي المعاصر " الجزائر دراسة حالة "،"في http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/flexicontact/2017-02-06-17-54-23/739-imiclandi تاريخ الاطلاع 2018/06/18.

[20] "الهجرة غير الشرعية.. بالأرقام" في https://www.skynewsarabia.com/world/740726 تاريخ الاطلاع:2018/06/20.

[21] حكيم غريب،" تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري.. الواقع والمأمول ،"في https://sasapost.com/opinion/threats-of-illegal-immigration/ تاريخ الاطلاع:2018/06/20.

[22] أمين بلعيفة،"السياسات الدولية لمكافحة الهجرة غير شرعية،" في محمد غربي وآخرون (محررون)،***الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط*** (لبنان:دار الروافد،2014)،ص .382.

[23] رياض بن عربية،"أمننة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية وأبعادها المختلفة،" ***الدراسات القانونية***،ع.2(جوان2016)،ص ص.163-183.

دخالة ،***مرجع سابق***. [24]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[25] ختو ، فايزة ختو ، ***البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010*** (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 03 ، 2010 / 2011)،ص114.

[26] خليف مصطفى غرابية،"هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط" ***دارسات وأبحاث***،ع.19(2015)،ص ص.90-101.

[27] ***المكان نفسه.***

[28] دخالة،***مرجع سابق***.

[29] برينيس عادل ،" الهجرة غير الشرعية ونتائجها على أوروبا،"في https://arabic.sputniknews.com/blogs/201712071028201051 تاريخ الاطلاع:20/18/2018..

[30] عبد النور بن عنتر ،" معضلة الهجرة في المغرب العربي،"في https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/1/15/ تاريخ الاطلاع20/06/2018.

أحمد علي إسماعيل ،***أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية*** (الاسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،1990)،ص.17.

[31]

[32] فريجة لدمية،"الهجرة غير الشرعية دراسة في الحركيات السببية المنتجة للظاهرة ،"الاجتهاد القضائي ،ع.08.(جوان2015)،ص ص.66-84.

[33] طارق عبد الحميد الشهاوي،***الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية*** (الإسكندرية:دار الفكر الجامعي،2009)،ص.78.

[34] ساعد،مرجع سابق،ص94.

[35] ***المكان نفسه.***

[36] محمد مجدان،"الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أسبابها،تداعياتها ومحاربتها،"***حوليات الجزائر1***،ع.29،ج2(جوان2016)،ص ص.62-74.

[37] قياد الدرك الوطني http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined

[38] أحمد طعمية ومليكة حجاج ،"الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية ،"***دفاتر السياسية والقانون*** ،ع.11(جوان2016)،ص ص.24-43.

[39] مليكة خلاف،" الجزائر تدعو إلى مقاربة تضامنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية،"في https://www.djazairess.com/elmassa/145926 تاريخ لاطلاع22/06/2018.

[40] ياسمين براد،" الجزائر تـقـترح مقاربة لمواجهة الهجرة غير الشرعية،"في http://alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=79405 تاريخ الاطلاع:23/06/2018.

[41] ساعد،***مرجع سابق***،ص ص.94-98.